

٠ ١٤٣٥ هـ

(.....)
.....
.....
.....
.....
.....

.....
.....

• :-

.....
.....

• :-

.....
.....
.....

.....

.....
.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

[١] أخطاء محكمة استئناف اربد بالحكم للمميز ضده بمبلغ (٢٤,٢٤٠,٢١٢) دينار حيث أن مجموع حصصه في قطعتي الأرض رقم (١٧ ، ١٦) حوض رقم (١٤) الراسيه والموجا الجزيرية بمبلغ (١٨٩٨) دينار وذلك حسب تقرير الخيرة وحيث أن محكمة الاستئناف قد حكمت بأكثر من ذلك فإن قرارها جديراً بالثناء .

[٢] وبالتناوب ، فقد كان من الواجب الحكم بالرسوم النسبية عن المبلغ المحكوم به والحكم للمميزة بأتعاب محاماة عن المبلغ الذي تم رده حيث أن هذه الدعوى مقدرة بمبلغ (٣٠٠١) لغايات الرسوم .

[٣] كما أن تقديرات الخبراء جاءت مجففة ومبالغ فيها ولا سيما أن التقرير على أساس عام ١٩٨٥ حيث كانت أسعار الأراضي في ذلك العام متدنية .

• لهذه الأسباب يطلب وكيل المميرة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

المرافعة

بعد التدقيق والمداول المحكمة نجد أنه وبنازح ٢٠/٤/٢٠٠٤ أقام المدعى حسن راتب الحلبي الدعوى الابتدائية الحقوقية رقم ٢٠٠٤/٤/٢٠٠٤ لدى محكمة بداية حقوق اربد بمسواجهة المدعى عليها شركة توزيع الكهرباء المساهمة العامة بموضوع المطالبة بتقصان القيمة وفوات المنفعة وأجر المثل وقيمة الدعوى (٣٠٠١) دينار لغايات الرسم للأسباب والوقائع الوارد بلاحة الدعوى وهي :-

(١) المدعى يتصرف بالوحدتين الزراعتين رقم ١٦-١٧ من الحوض رقم ١٤ مشروع قناة الملك عبد الله في منطقة المشراع .

(٢) المدعى عليها قامت بوضع أبراج وخطوط أسلاك من الضغط العالي داخل وحول الوحدتين المذكورة أرقامهما أعلاه مما تسبب في إلحاق الضرر

بوحديته وفوت عليه كثيراً من المنفعة وتسبب بنقصان قيمة الأرض منذ ذلك الوقت وحتى الآن كما حرمه من تربية الأغنام والأبقار فيهما .

(٣) لحق بالمدعي من جراء استقلال أرضه فواتاً للمنفعة ونقصان في القيمة وحرمه استقلالها الاستقلال الأمثل .

بعد استكمال إجراءات المحاكمة لدى محكمة الدرجة الأولى على النحو الوارد بمحاضرها أصدرت بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٤ بقرارها رقم ٢٠٠٤/٤٦٩ حكماً يقضي بإلزام المدعي عليها بتأدية مبلغ (٢١٢٤) دينار و ٢٤ فلس للمدعي ومبلغ (١٠٧) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع ٣,٥% من تاريخ زرع الأعمدة .

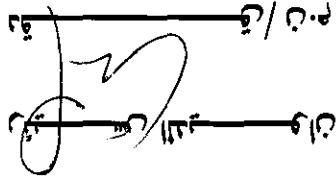
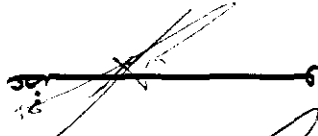


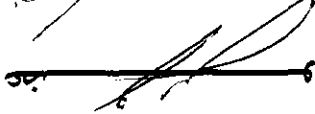

وبتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٤ أصدرت المحكمة قرراً لاحقاً وبموجب المادة ١٢٨ من الأصول المدنية بتصحيح الخطأ الحسابي بحيث يكون المبلغ الصحيح (١٨٧٧) دينار واعتبار التصحيح جزء لا يتجزأ من القرار الأصلي .

لم يلاقى القرار قبولاً من المدعي عليها فطعت فيه استئنافاً بلائحة استئنافه تضمنت أسبابه وقدم المدعي لائحة استئناف تبعية .
بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٥ أصدرت محكمة استئناف اربد بقرارها رقم ٢٠٠٥/٢٣٠٣ حكماً يقضي ببرد الاستئناف الأصلي والتبعية وإعادة أوراق الدعوى لمصدرها .

لم يلاقى القرار المشتمل إليه قبولاً من المدعي عليها فطعت به تمييزاً بلائحة تضمنت أسبابه بعد الحصول على إذن تمييز ٢٠٠٦/٤٨٣ تاريخ ٢٠٠٦/٣/٣٠ من القاضي المفوض من معالي رئيس محكمة التمييز .

وبالرد على سبب التمييز :-

وعلى السبب الأول ومفاده النعي على الحكم المطعون فيه خطأ بالحكم بمبلغ ٢١٢٤,٢٤٠ دينار كون مجموع حصصه حسب تقرير الخيرة مبلغ ١٨٩٨ دينار .

٢٠٠٨/١١/١٤
 ٧١٣١٤
 ١٢١٤٢٨
 ١٢١٤٢٨
 ١٢١٤٢٨

. وأمانة
 . وأمانة
 . وأمانة

. وأمانة
 . وأمانة
 . وأمانة
 . وأمانة
 . وأمانة

. وأمانة
 . وأمانة
 . وأمانة

. وأمانة
 . وأمانة
 . وأمانة

. وأمانة
 . وأمانة
 . وأمانة

. وأمانة
 . وأمانة
 . وأمانة
 . وأمانة